



The American  
University in Cairo

School of Global Affairs  
and Public Policy

Center for Migration and Refugee  
Studies



IOM  
UN MIGRATION



MHUB

## ورقة السياسات الخامسة

دور شبكة الخبراء المعنية بالهجرة المختلطة  
في شمال أفريقيا

# دور شبكة الخبراء المعنية بالهجرة المختلطة في شمال أفريقيا

سارة صادق<sup>١</sup>

## ١. مقدمة

تتنوع أنماط الهجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فبالإضافة للنزوح وهجرة الأيدي العاملة، تشهد المنطقة -ولا سيما في بلدان شمال أفريقيا- انتشار الهجرة المختلطة وما يقترن بها من تحديات رئيسية. وقد شرعت الحكومات في شمال أفريقيا في الآونة الأخيرة في بذل جهود لإصلاح أطر الهجرة. ومع ذلك، لا تزال قدرات أصحاب المصلحة المعنيين تواجه صعوبات كبيرة مع تدفقات الهجرة المعقدة الديناميكية في شمال أفريقيا. فغالبًا ما يواجهون نقصًا في البيانات الدقيقة الموثوقة حول ظروف واحتياجات المهاجرين المتقنين، ولا سيما الفئات الضعيفة.

من خلال المراجعة الإقليمية الأولى للميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (ميثاق مراكش) منذ اعتماده، يتضح الالتزام بمبادئ الميثاق في المنطقة العربية. حيث قدمت دول مثل الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس مراجعاتها الوطنية الطوعية الأولى. وعلى الرغم من اهتمام الدول الأعضاء في المنطقة بالإصلاحات السياسية الساعية لتحقيق أهداف الميثاق العالمي للهجرة، فلا يزال دور الأوساط الأكاديمية يتسم بالالتباس والتذبذب فيما يتعلق بدعم الجهود الوطنية لمعالجة نقاط الضعف المرتبطة بالهجرة المختلطة وتعزيز الإصلاحات السياسية. ويضع الميثاق العالمي للهجرة تصورًا للدور الرئيسي للأوساط الأكاديمية في تعزيز المعرفة حول الهجرة. تجلّى هذا بوضوح في الدور الذي لعبته الأوساط الأكاديمية في مشاورات الميثاق العالمي للهجرة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي المراجعة القارية لأفريقيا. في هذا السياق، يتعاون مركز دراسات الهجرة واللجئين في الجامعة الأمريكية بالقاهرة مع مركز الهجرة المختلطة الذي تستضيفه المنظمة الدولية للهجرة لتأسيس وإطلاق شبكة من الباحثين المعنيين بالهجرة المختلطة في شمال أفريقيا في إطار برنامج الهجرة الإقليمية لأفريقيا.

## ٢. نطاق الورقة

تمت صياغة هذه الورقة بحيث تكون عابرة للمجالات وتقدم تحليلًا للموضوعات الرئيسية المتناولة في أوراق السياسات الأربعة التي أعدتها شبكة الخبراء المعنية بالهجرة المختلطة في شمال أفريقيا. وتهدف إلى دراسة جهود والتزامات الدول الستة المذكورة أعلاه. فهي تنظر بشكل نقدي إلى العلاقة بين البحث والسياسة في شمال أفريقيا، والدور الذي يمكن أن تلعبه الشبكة في وضع الأجندات البحثية ذات الأولوية الوطنية، وفي إنتاج مخرجات عالية الجودة لدعم السياسات القائمة على المعرفة في المنطقة.

<sup>١</sup> تعمل سارة صادق أستاذة مساعدة في مركز دراسات الهجرة واللجئين في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ومستشارة في قضايا الهجرة.

### ٣. الجهود المبذولة نحو تعزيز المعرفة حول الهجرة

كما تبين سابقاً، أظهرت بلدان هذه المنطقة إرادة سياسية للعمل على إصلاحات سياسية، بما في ذلك تعزيز البيانات والمعرفة حول قضايا الهجرة، بما تنطوي عليه من مسوحات استقصائية ودراسات إحصائية على الصعيد الوطني. وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن كل بلد من بلدان المنطقة يتسم بفرادة واضحة فيما يتعلق بسياقه الوطني، وحوكمة الهجرة، والقدرة البياناتية لديه.

وكما يتضح في مراجعاتهم الوطنية الطوعية حول الميثاق العالمي للهجرة، نجد أن كلاً من الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس والسودان قد عملت على الهدف الأول المتعلق بإنتاج بيانات دقيقة ومصنفة.

#### الجزائر<sup>٢</sup>

إحدى المبادرات الأساسية في الجزائر هي المرسوم الوزاري المشترك حول أساليب التنسيق بين سلطات خفر السواحل الوطني. يهدف المرسوم الوزاري لتوحيد جهود تنسيق أطر العمل ومشاركة المعلومات بين جميع الجهات الحكومية المعنية بالإدارة والتفتيش والرقابة على الحدود البرية والساحلية.

#### مصر<sup>٣</sup>

أنشأت مصر وحدة تحليل بيانات الهجرة في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2017 بهدف تحديد الفجوات المعرفية ودعم الحكومة في السياسات القائمة على الأدلة. تركز الوحدة على تحليل الإحصائيات التي تجمعها الأجهزة الحكومية المختلفة. فقد تم في عام 2016 نشر أول دراسة استقصائية للهجرة الدولية للأسر المعيشية لمصر. وفي سبتمبر 2019، تم تدريب متخصصي التعبئة العامة والإحصاء على الجوانب الفنية ومنهجيات تصميم البيانات لنظام إدارة المعلومات للهجرة الدولية للأسر المعيشية لمصر، بهدف التغلب على مشكلة نقص البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ثم استضافت مصر، في يناير 2020، المنتدى الدولي الثاني لإحصاءات الهجرة، وهو أكبر منتدى عالمي مخصص لإحصاءات الهجرة، والذي يهدف لحشد الخبرات من مجموعة واسعة من التخصصات مثل الإحصاء والاقتصاد والديموغرافيا وعلم الاجتماع وعلم الجغرافيا المكانية وتكنولوجيا المعلومات. فضلاً عن ذلك، وقعت المنظمة الدولية للهجرة في مصر، في عام 2021، بالتعاون مع وزارة الخارجية المصرية، مذكرة تفاهم مع جامعة القاهرة لإنشاء وحدة أبحاث الهجرة لتوفير منصة للتواصل بين خبراء الهجرة. بالإضافة لذلك، تعمل مصر من خلال مختلف الوزارات المعنية والمجالس الوطنية على تحديد عوامل الدفع المتعلقة بالهجرة بما في ذلك محافظات الخروج الرئيسية.

<sup>٢</sup> الجريدة الرسمية الجزائرية، <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2019/A2019069.pdf>، مشار إليها في قاعدة بيانات لجنة الإسكوا التابعة للأمم المتحدة حول سياسات الهجرة في المنطقة العربية. الرابط: <https://migrationpolicy.unescwa.org/>

<sup>٣</sup> الاستعراض الوطني التطوعي لبرنامج GCM المصري (فبراير 2021)، الرابط: [https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/egypt\\_report\\_-gcm\\_regional\\_review\\_final\\_6.pdf](https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/egypt_report_-gcm_regional_review_final_6.pdf)

## ليبيا<sup>٤</sup>

في ليبيا، تم مؤخرًا تشكيل اللجنة الوطنية لاستراتيجيات وسياسات الهجرة، والتي تتكون من خبراء في مجالات مختلفة، إلى جانب أعضاء تنفيذيين وتشريعيين من مختلف الهيئات التنفيذية الحكومية ومجلس النواب الليبي في طرابلس. ويمثل البحث أولوية رئيسية إلى جانب غيرها من الأولويات التي يتعين على اللجنة القيام بها فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية للهجرة والتصدّي للتهريب والاتجار بالبشر. ويتم التخطيط للبحوث والتقييمات لتعزيز السياسات القائمة على الأدلة عند وضع استراتيجية الهجرة الوطنية. من خلال التعاون المستمر مع المنظمة الدولية للهجرة، تعمل الهيئات الحكومية المعنية على تطوير أنظمة تسجيل بيانات المهاجرين وأنظمة مشاركة البيانات.

## المغرب<sup>٥</sup>

وقد تم تنفيذ بعض الأهداف ذات الأولوية المتعلقة بالأبحاث، بما في ذلك إنشاء المرصد الأفريقي للهجرة كأول آلية للاتحاد الأفريقي، والتي تتولى مهمة تطوير ورصد وتبادل المعلومات بين البلدان الأفريقية. بالإضافة لذلك، يهدف المرصد الوطني للهجرة إلى جمع البيانات المتعلقة بالهجرة على المستوى الوطني. وفي هذا الصدد، أعدت المندوبية السامية للتخطيط العديد من الدراسات المواضيعية حول الهجرة الدولية بما في ذلك التعداد الذي تم إجراؤه بين عامي 1971 و 2014. وقد ساهم التعداد في تعميم مراعاة أبعاد الهجرة ووصول المهاجرين إلى الخدمات الأساسية.

## السودان<sup>٦</sup>

بذل السودان أيضًا جهودًا كبيرة في مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين التي أثارته حركة عالمية من خلال إنشاء مركز الخرطوم العملياتي الإقليمي في إطار شراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي لجمع البيانات بشأن الهجرة ومكافحة هذه الظاهرة.

تهدف آلية الرصد الوطنية إلى إعداد تقرير مفصل وشامل عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف الميثاق العالمي من قبل الوزارات والجهات المعنية خلال أبريل 2021، وكذلك توسيع دائرة الحوار مع الشركاء الوطنيين والدوليين في مجال الهجرة لجذب الدعم وتعزيز المساهمات في تنفيذ الميثاق.

## تونس<sup>٧</sup>

أما في تونس، شرعت الجهات المعنية في بذل العديد من الجهود فيما يتصل بأبحاث الهجرة. ففي تقريرها الطوعي الأولي لمراجعة الميثاق العالمي للهجرة في 2021، ومن بين أهداف الميثاق المختلفة، ركزت الحكومة التونسية بالتحديد على الأهداف المتصلة بإنتاج البيانات وإدارة الهجرة.

<sup>٤</sup> المراجعة الوطنية الطوعية للميثاق العالمي للهجرة لدولة ليبيا (فبراير 2021)، الرابط: [https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/libya-\\_gcm\\_report\\_eng.pdf](https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/libya-_gcm_report_eng.pdf)

<sup>٥</sup> الاستعراض الوطني الطوعي للميثاق العالمي للهجرة للمغرب (فبراير 2021)، الرابط: [https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/gcm\\_voluntary\\_national\\_report-\\_morocco-\\_en.pdf](https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/gcm_voluntary_national_report-_morocco-_en.pdf)

<sup>٦</sup> الاستعراض الوطني الطوعي للميثاق العالمي للهجرة للسودان (فبراير 2021)، الرابط: [https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/sudan\\_gcm\\_national\\_review\\_report\\_english\\_version1.pdf](https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/sudan_gcm_national_review_report_english_version1.pdf)

<sup>٧</sup> الاستعراض الوطني الطوعي للميثاق العالمي للهجرة لتونس (فبراير 2021)، الرابط: [https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/gcm\\_voluntary\\_national\\_report\\_-\\_tunisia-\\_ar.pdf](https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/gcm_voluntary_national_report_-_tunisia-_ar.pdf)

تم تسليط الضوء على الإنجازات التالية فيما يتعلق ببيانات الهجرة:

- إدماج المهاجرين في استراتيجية ٢٠١٦-٢٠٢٠ للتنمية وجمع البيانات.
- تأسيس المرصد الوطني للهجرة وفقاً للمرسوم رقم ١٩٣٠ لعام ٢٠١٤ ليتولى مسؤولية جمع وتحليل بيانات الهجرة.
- إطلاق المسح الميداني الوطني «Tunisia Hims» لجمع بيانات الهجرة.
- الانخراط في الشبكة الأكاديمية حول الهجرة في شمال أفريقيا NAMAN.
- بناء قدرات العاملين والأدوات الإحصائية المعنيين بالهجرة، بما في ذلك رقمنة وثائق المهاجرين.

#### ٤. الأجنحة البحثية المعنية بالهجرة المختلطة بواسطة المنخرطين في الحوار المعرفي

عند دراسة الإنتاج المعرفي فيما يتعلق بالهجرة المختلطة في منطقة شمال أفريقيا، يميل المرء لملاحظة أنها لطالما كانت مدفوعة في المقام الأول بالاهتمام العالمي والمناقشات حول الهجرة المختلطة من منظور دول المقصد في الاتحاد الأوروبي<sup>٨</sup>. بدايةً، توجد العديد من النقاط الخلافية التي يمكن الطعن بها على استخدام مصطلح «الهجرة المختلطة»<sup>٩</sup> بالإضافة لغيره من المصطلحات التي تشير لحركة الأشخاص عبر شمال أفريقيا بدلاً من استقبالهم في المنطقة. تتضمن هذه المصطلحات «الأشخاص/الأطفال المتنقلين» وتصوير دول المنطقة باعتبارها مناطق «عبور»<sup>١٠</sup>. والواقع أن الاستخدام الفاضل لمثل هذه المصطلحات لا يكاد يستند إلى أية أدلة، كما يخلق انطباعاً بأن المهاجرين يمرون عبر شمال أفريقيا بدلاً من استضافة بلدانها لهم. كما يقوم على نموذج موحد يفترض ملاءمته للجميع، وهو الأمر الذي ينكر الاحتياجات المختلفة المحتملة لمختلف فئات المهاجرين. ومع تفشي جائحة الكورونا<sup>١١</sup>، تأثرت تحركات المهاجرين بشكل أكبر بالتأكيد، مما زاد من إمكانية معاملة المهاجرين في المنطقة على أن [وجودهم] مؤقت.

ترتبط مثل هذه التأطيرات لعملية الهجرة في المنطقة بالمنخرطين في الإنتاج المعرفي في المنطقة. حيث تعكس مراجعة المنشورات المعنية بالهجرة المختلطة في العقد الماضي تنوعاً وفصلاً بين الأبحاث التي أنتجها صانعو السياسات والممارسون والأكاديميون. وكما ذكرنا سابقاً، عملت العديد من بلدان المنطقة على تعزيز نظم المعلومات الوطنية لديها إما عن طريق تعميم الهجرة أو من خلال إجراء بحوث على المستوى الوطني حول الهجرة. ويعتبر هذا تطوراً حديثاً يهدف لضمان ملكية الدول الأعضاء للبحث. بصفة عامة، كانت تميل الأبحاث التي أجريت على المستوى الوطني لأن تكون أكثر وصفيّة في ظل عمق أقل لإطار الهجرة على أرض الواقع. لكنها قد تستفيد بشكل أكبر من مشاركة الأكاديميين والخبراء لضمان الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفاً وإجراء تقييم نقدي للسياقات والسياسات الوطنية. وعلى الرغم من تواجدهم مثل هذه الجهود مؤخراً، ما زال من غير الواضح أثرها وتداخلاتها في القرارات السياسية.

<sup>٨</sup> لمزيد من المناقشة حول تأثير سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية على المنطقة، يرجى الاطلاع على الورقة السياسية الرابعة التي أعدها باحثو الشبكة ضمن نفس السلسلة.

<sup>٩</sup> لمزيد من المناقشة حول تأثير التصورات المفاهيمية «للحجرة المختلطة» في المنطقة، يرجى الاطلاع على الورقة السياسية الثالثة التي أعدها باحثو الشبكة ضمن نفس السلسلة.

<sup>١٠</sup> كوللير، إم. ودي هاس. (٢٠١٢)، «تطوير أسلوب تصنيف دينامي للهجرة العابرة»، السكان والمكان والمساحة، المجلد ١٨: ٤٦٨-٤٨١.

<sup>١١</sup> لمزيد من المناقشة حول تأثير COVID-١٩ على المنطقة، يرجى الاطلاع على الورقة السياسية الأولى التي أعدها باحثو الشبكة ضمن نفس السلسلة.

بالإضافة إلى البيانات المملوكة للحكومة حول الهجرة، نجد أن الوكالات الدولية تهيمن على الجزء الأكبر من نشاط ومجال عمل الجهات الفاعلة في إنتاج البحوث والبيانات المختصة بالهجرة المختلطة، وذلك بما يتسق مع الأجندات العالمية المعنية بالهجرة المختلطة نتيجة لتأثير التمويل. أدى هذا النهج إلى إنتاج مقدار ضخم من المعارف المعنية فقط "بعدد المهاجرين على الحدود" أو "أثناء تنقلهم". وعلى الرغم من أهمية البحث الإحصائي حول الهجرة المختلطة، غالبًا ما يؤدي تنفيذ الأجندات المدفوعة بأثر المانحين إلى مزيد من القيود التي تضعها الجهات الفاعلة الوطنية على إنتاج البحوث، حيث يُنظر لهذه الأنشطة باعتبارها مسألة "أمن قومي". يُعزى إضفاء الطابع الأمني على البحوث المتعلقة بالهجرة المختلطة جزئيًا إلى تضارب الأجندات والمصالح ونقص التعاون بين الممارسين القائمين على إجراء البحوث وإنتاج المعلومات، بطريقة خفية في كثير من الحالات، مما يزيد من تعريض الإنتاج المعرفي للخطر. علاوة على ذلك، لا تُبنى العديد من المشاريع البحثية على أدوات سليمة منهجيًا للتأكد من أنها تعكس ملامح واحتياجات المهاجرين في المنطقة بشكل مناسب. فهي لا تقدم تحليلًا متعمقًا لمواطن الضعف القانونية والاجتماعية والاقتصادية المتصلة بهم، لأنها تميل للتركيز على أعداد المهاجرين وخطوط تحركهم من بلدان المنشأ ونحو بلدان المقصد. وفي بعض الحالات، يتم تكليف الأكاديميين من قبل هذه الجهات الفاعلة لإجراء بحوث تساهم في تحقيق أجندات مراقبة تحركات المهاجرين بعيدًا عن هذا النوع من التعاون، يُنتج الأكاديميون أبحاثًا حول الهجرة المختلطة، لكن في ظل احتمالية كبيرة لعدم نشرها في حالة عدم الحصول على موافقة الجهات الوطنية الفاعلة<sup>١٢</sup>.

لطالما نظر صناعات السياسات في أغلب الأحيان إلى الأبحاث التي ينتجها الأكاديميون والممارسون باعتبارها غير مستندة للأدلة، ولا تلائم الأولويات أو الأجندات الوطنية نتيجة لاعتمادها على عينيّات يتيسر للباحثين أو العديد من الممارسين الوصول إليها.

يعد مثل هذا الانفصال أحد العوامل التي تساهم في ضعف وغياب الترابط بين السياسات والبحوث في بلدان المنطقة. يوحي الاستخدام المستمر للنهج "القائم على الأدلة" في التقارير الوطنية التي تعكس الإصلاحات السياساتية المعنية بالهجرة بأن صناعات السياسات قد استخدموا أدلة من البحث عند تصميم أو تنفيذ السياسات أو في عملية صنع القرار. فيشير ذلك إلى أن السياسات قد صيغت على أساس مشاورات وطيدة مع الخبراء والأكاديميين. وعلى الرغم من قلة التقارير التي تشير إلى مشاركة الخبراء في اجتماعات التشاور، فإن التلميح إلى أن السياسات كانت مدفوعة بالبحوث يعد مبالغة. إن مفهوم الاستناد إلى الأدلة، على الرغم من استخدامه المتكرر، هو مفهوم تجريدي تمامًا ولا يقدم أدلة كافية على الأدوات المستخدمة في عملية صنع السياسات، مما يعكس نهجًا رمزيًا إلى حد ما.

من المهم ملاحظة أنه في سياق الهجرة، نميل إلى الحديث عن السياسة والبحث باعتبارهما مترابطين، لكن الواقع في هذه المنطقة بشكل خاص هو أن تأثير السياسة على البحث أكبر من تأثير البحث عليها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا هو الحال أيضًا في بلدان المقصد الصناعية حيث لا تكون السياسات بالضرورة قائمة على الأدلة، فهم يستجيبون بالأحرى للسرديات التي تتجاهل الأدلة.

<sup>١٢</sup> لمزيد من المناقشة حول قيود إجراء البحوث في المنطقة، يرجى الرجوع إلى ورقة السياسات الثانية التي أعدها باحثو الشبكة ضمن نفس السلسلة.

ولا يشمل هذا إعدادات السياسة الوطنية فحسب، بل يمتد إلى السياسات المتعلقة بالهجرة على المستوى العالمي، بنفس القدر وعلى درجة أكبر من الأهمية. من الأرجح أن العلاقات بين البحث والسياسة أثرت على إنتاج المعرفة في أبحاث الهجرة في هذه المنطقة. وقد جعل ذلك من الصعب جدًا على منتجي المعرفة إيجاد توازن وخلق أوجه تآزر بين الأولويات العالمية والإقليمية والوطنية. فبدون تنسيق كافٍ مع الأجهزة المعنية بالبحوث الوطنية في المنطقة، يجد الباحثون أنفسهم في موقف صعب لتدبير مجالات الأولوية، التي غالبًا لا تعتبرها الدول في هذه المنطقة من الأولويات، بينما ينظر إليها المانحون باعتبارها أولويات رئيسية. وقد تكون أولويات الباحثين ودول المنطقة مختلفة عن أولويات المانحين الذين يمولون البحث. ولذا يصعب على الباحثين والمؤسسات البحثية أن يعملوا من خلال أجدانهم البحثية الخاصة عند الاعتماد على تمويل المانحين.

### 5. دور شبكة الباحثين والدارسين المعنيين بالهجرة المختلطة في شمال أفريقيا

على الرغم من التحديات المشتركة بين دول المنطقة، إلا أن الملاحظة تكشف لنا حالة مثيرة للاهتمام تتمثل في الافتقار إلى التعاون الإقليمي أو الثنائي بين بلدان المنطقة فيما يتعلق ببيانات الهجرة. وفي سياق الجهود البحثية الموضحة أعلاه، تعمل الشبكة الأكاديمية المعنية بالهجرة المختلطة كشبكة متعددة التخصصات بطبيعتها، وتضم باحثين من خلفيات مختلفة، من بينها العلوم السياسية وعلم الاجتماع والقانون والديموغرافيا والاقتصاد، على سبيل المثال لا الحصر. وقد ضمت الشبكة في مرحلتها الأولى بين إطلاقها في يونيو 2021 حتى سبتمبر 2021 أكاديميين من منطقة شمال أفريقيا. أما في مرحلتها المقبلة المتوقعة في عام 2022، سيتم توسيع الشبكة لتشمل أكاديميين آخرين يعملون في مجال الهجرة المختلطة في شمال أفريقيا لضمان تبادل الأفكار والخبرات. الهدف الرئيسي للشبكة هو تعزيز البحث حول الهجرة المختلطة ودفع المناقشات الأكاديمية حول قضايا الهجرة المختلطة وتقديم المشورة لصناع السياسات. تعمل الشبكة الإقليمية كمنصة للمعرفة حول الهجرة المختلطة، وهي تهدف للمساهمة في تعزيز السياسات والأطر الوطنية للهجرة بطريقة مستدامة وإنسانية بامتداد طرق الهجرة في شمال أفريقيا في ستة بلدان رئيسية هي الجزائر ومصر وليبيا والمغرب والسودان وتونس .

تتكون الشبكة من أكاديميين وطنيين يغطون ست دول وينتمون لخلفيات متعددة التخصصات، وتعمل الشبكة على توظيف الخبرات القوية والمعارف الواسعة للباحثين. كما يعمل أعضاء الشبكة في اللجان والشبكات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بالهجرة في المنطقة. وقد انخرطوا على نحو فعال في شراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في مشاريع البحث، كما شاركوا في تقديم المشورة بشأن السياسات لأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني. وعليه، تلعب الشبكة دورًا حيويًا كإحدى الجهات الفاعلة معرفيًا، وتساهم في خلق روابط متبادلة بين الأوساط الأكاديمية والممارسة التطبيقية. وخلال مرحلتها الأولى، حددت الشبكة مجالات الأولويات التي ستناقش في المخرجات السياسية.

من المقرر نشر المخرجات السياسية للشبكة علنيًا، بحضور العديد من أصحاب المصلحة الممثلين لمنطقة شمال أفريقيا. مما سيدعم بدء حوار مفتوح حول القضايا الحساسة التي تعتبر حاسمة فيما يتعلق بمناقشات الهجرة المختلطة مثل:

- التصور المفاهيمي للهجرة المختلطة ومظاهرها وتأثيرها القانوني على شمال أفريقيا
- تأثير جائحة الكوفيد-19 على المهاجرين في دول شمال أفريقيا
- سياسات الاتحاد الأوروبي بتحويل سلطة مراقبة الحدود الخارجية نحو شمال أفريقيا: التأثيرات على المنطقة
- دور الأكاديميين في إنتاج المعرفة حول الهجرة المختلطة: التحديات والفرص
- منهجيات جمع ونشر البيانات عن الهجرة المختلطة في منطقة شمال أفريقيا

كصوت مستقل من المنطقة، يمكن للشبكة أن تعمل كوسيلة فعالة للغاية في التحوّل المعرفي فيما يتعلق بالهجرة المختلطة. يمكنها تقديم الدعم الفني لأصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين على حد سواء، وكذلك سد الفجوة بين الاثنين. في مرحلتها القادمة ومن خلال مخرجاتها السياساتية وندواتها المنتظمة حول الأولويات المحددة المتصلة بالهجرة المختلطة في المنطقة، يمكن للشبكة أن تعمل كصوت نقدي حاسم من خلال:

- إجراء البحوث على مستوى دون-إقليمي (في شمال أفريقيا)؛
- إنتاج أوراق سياساتية لشمال أفريقيا وبلدان محددة في المنطقة الدون إقليمية؛
- تشكيل منتدى لمناقشة التدفقات المختلطة والهجرة بشكل عام في شمال أفريقيا.

أثناء القيام بهذه الوظيفة، يساهم الحفاظ على الرؤية النقدية في تعزيز المعرفة حول الهجرة في المنطقة فيما يلي:

1. بدء واستمرار الحوارات السياساتية مع أصحاب المصلحة الوطنيين لضمان مواكبة الاتجاهات الرئيسية واحتياجات الحماية، ليس فقط بامتداد طرق الهجرة ولكن بالتساوي بين مجموعات المهاجرين الحالية التي تستضيفها بلدان في المنطقة.

2. تحديد عوامل الخطر لتيسير وضع التقديرات المدروسة اللازمة لدعم مجموعات المهاجرين.

3. ضمان نشر وتشارك ملكية المعارف المختصة بالهجرة غير النظامية لتيسير عمل صانعي السياسات والممارسين والباحثين على حد سواء.

4. مناقشة القيود الوطنية لضمان أن البحوث الممولة من الجهات الدولية تغذي الأولويات والسياسات الوطنية وتراعي السياق المحلي.

5. إجراء تقييمات للتطورات السياساتية الأخيرة لضمان تقييم فعالية السياسات التي تم إصلاحها أو تغييرها، خاصة فيما يتعلق باحتياجات السكان المحددين باعتبارهم فئات معرضة للخطر عند الحدود أو معرضين للتهريب و / أو الاتجار، مما سيعزز جودة الأطر التنظيمية.

6. إجراء تقييم للسياسات من خلال التعاون والتشاور مع الباحثين وأصحاب المصلحة الآخرين لدعم الحكومات في جهودها الوطنية لحماية المهاجرين والتصدي لمخاطر الهجرة غير النظامية.